

Distr.: General  
31 October 2016  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة السادسة

#### محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دانون ..... (إسرائيل)

#### المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: نطاق مبدأ القضاية العالمية وتطبيقه (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-17736 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

## البند ٨٥ من جدول الأعمال: نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه (تابع)

(A/71/111)

الأطراف فيها تمكين محاكمها الجنائية من ممارسة الولاية القضائية على الجرائم المحددة فيها، وإن كان هذا الالتزام لا يمتد إلا إلى ممارسة تلك الولاية عندما يكون مشتبه به موجوداً في أراضي دولة المحكمة.

٤ - واستطردت قائلة إن التشريعات السلوفينية لا تتضمن قائمة بالجرائم التي يمكن أن يطبق عليها مبدأ الولاية القضائية العالمية. وتشمل المادة ١٣ من القانون الجنائية الاحكام ذات الصلة المتعلقة بالولاية القضائية العالمية؛ وتُعني فقرتها الثانية بمحاكمة الرعايا الأجانب الذين ارتكبوا جريمة في الخارج، وألقي القبض عليهم في سلوفينيا، ولم يسلموا إلى البلد الأجنبي، في حين تسري فقرتها الثالثة في حال ارتكاب رعية أجنبية جريمة في الخارج يمكن، بموجب معاهدة دولية أو مبادئ القانون العامة التي يعترف بها المجتمع الدولي، المحاكمة عليها في أي بلد، بصرف النظر عن مكان ارتكابها. ولا يمكن المحاكمة بموجب الفقرة الثالثة من المادة ١٣ إلا بموافقة وزير العدل، في حين أن المحاكمة بموجب الفقرة الثانية من المادة تخضع لموافقة وزير العدل في حالة عدم وجود وصف جنائي مزدوج. وبشرط أن تشكل الجريمة المعنية، وفقاً لمبادئ القانون العامة التي يعترف بها المجتمع الدولي، فعلاً إجرامياً وقت ارتكابها. علماً بأن إدراج تلك الضمانات بين ضرورة وجود درجة من الحيطة للحيلولة دون تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية بتوسّع مفرط. كما أن تطبيق هذا المبدأ بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٣ يلقى مزيداً من التقييد بواسطة أحكام تنص على عدم محاكمة الجناة إن كانوا قد قضوا مدة العقوبة التي فرضت عليهم في البلد الأجنبي أو إن تقرر وفقاً لاتفاق دولي أن تُقضى العقوبة المفروضة في البلد الأجنبي في سلوفينيا؛ وإذا كانت الجريمة المعنية لا يمكن، وفقاً للقانون الأجنبي، المحاكمة عليها إلا بناء على شكوى مقدمة من الطرف الجاني عليه، ولم تُقدّم تلك الشكوى؛ أو إذا برأت محكمة أجنبية

١ - السيدة لانجر هولتسن (سلوفينيا): قالت إن الولاية القضائية العالمية مبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي، يسهم في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وعلى الرغم من أن الآراء بشأن نطاقه وتطبيقه لا تزال متفاوتة، فهناك فهم مشترك بأنه يمثل أداة أساسية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمّان المحاسبة على أشد الجرائم خطورة، على نحو ما تأكد مؤخراً من جديد بالمحاكمة التي أجريت أمام الدوائر الأفريقية الاستثنائية في المحاكم السنغالية.

٢ - وتابعت قائلة إن وفدها يدرك ما تنطوي عليه الولاية القضائية العالمية من إمكانات لمنع أشد الجرائم خطورة التي تؤثر في النظام القانوني الدولي ككل والمحاكمة عليها، وإنه يتفق مع الرأي القائل بأن تطبيق الولاية القضائية العالمية يقوم على أساس طابع الجريمة، بغض النظر عن العلاقة بين الجريمة وبين الدولة القائمة بالمحاكمة، بما في ذلك المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة وجنسية الجاني أو الجاني عليه.

٣ - وعلى الرغم من أنه لم تجر محاكمات تخص قضايا جنائية على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية في سلوفينيا، فإن نظامها القانوني الوطني يقر بأن القانون الدولي العربي وقانون المعاهدات هما مصدرا التوجيه الرئيسي لتحديد الجرائم التي يمكن بحكم طبيعتها المحاكمة عليها بموجب الولاية القضائية العالمية. ويسمح القانون الدولي العربي بممارسة الولاية القضائية الدولية على أشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي، بما فيها الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والتعذيب والقرصنة. هذا، ويقضي الكثير من المعاهدات من الدول

المبادرة. وقالت إنه نظراً للدول الذي يمكن أن يقوم به مبدأ الولاية القضائية العالمية في ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم الشنيعة، فإن وفدها يود مواصلة دعم فهم مشترك لمختلف المسائل المتعلقة بهذا الموضوع. وأنه يرى أيضاً في هذا الصدد مزية في تبادل الآراء والممارسات في منتديات أخرى، مثل شبكة الاتحاد الأوروبي المعنية بالإبادة الجماعية.

٧ - السيدة بن أفراهم (إسرائيل): قالت إن كونها تعترف هي ومعظم البلدان الأخرى بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي أشد الجرائم خطورة إلى العدالة واستدركت قائلة إنه يتضح من تقارير الأمين العام والتقارير الوطنية على السواء بشأن هذا الموضوع أن للدول الأعضاء آراء مختلفة بشأن مسائل من قبيل تعريف مبدأ الولاية القضائية العالمية ومركزه القانوني ونطاقه وتطبيقه. ومن أجل تحقيق هدف مكافحة الإفلات من العقاب، مع القيام في الوقت نفسه بمنع أي إساءة لتطبيق الولاية القضائية العالمية أو انتهاكها، فإن من الضروري أن تتفق الدول على تعريف سليم للمبدأ والتوصل إلى فهم مشترك لنطاقه وطريقة تطبيقه. ومن ثم ينبغي للجنة أن تواصل عملها، بما في ذلك مواصلة استكشاف الطريقة العملية لتطبيق الولاية القضائية العالمية.

٨ - وينبغي تأكيد الولاية القضائية الجنائية من جانب الدول التي لها علاقات وثيقة فيما يتعلق بالولاية القضائية، إذ إن من الواضح أن لهذه الدول مصالح في القيام بذلك أرجح من مصالح الدول التي لها علاقات محدودة أو لا علاقات لها في هذا الشأن. وأكدت أن العلاقات الواضحة في مجال الولاية القضائية مهمة ليس لتيسير المحاكمة الفعالة، فحسب، وإنما أيضاً لتعزيز مصالح العدالة والمصالحة، التي يمكن خدمتها على أفضل وجه محاكمة المزعوم في مجتمعه ذاته أو في الولاية القضائية ذات العلاقات الأوثق.

الجنّة، أو ألغى الحكم عليهم أو سقط الحكم عليهم بموجب قانون التقادم. واستدركت قائلة إنه بموجب القانون الجنائي، لا يسري قانون التقادم على الجرائم التي يمكن الحكم على مرتكبيها بالسجن مدى الحياة، بما فيها الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، أو الجرائم التي لا يمكن وفقاً للاتفاقات الدولية، أن يسري عليها قانون التقادم.

٥ - ومضت تقول إن قانون الإجراءات الجنائية السلوفيني يضع قواعد إجرائية تسري أيضاً في سياق مبدأ الولاية القضائية العالمية، ضامناً المعايير المعتبرة للتقيد بالأصول القانونية الواجبة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمتهمين. وعلى سبيل المثال، هناك قاعدة إجرائية بشأن المحاكمة غيابياً تحظر المحاكمة في غياب المتهم غياباً كاملاً، إذ لا يُسمح بالمحاكمة في حال عدم مثول متهم مستدعى للمثول حسب الأصول في الجلسة الرئيسية إذا كان مثوله غير ضروري، وكان محامي الدفاع حاضراً وكان المتهم قد أدلى بأقواله. وفيما يتعلق بالقواعد ذات الصلة بالحصانات، فإن المادة ٦ من القانون الجنائي تحظر تطبيق القانون الجنائي السلوفيني على أفعال الأشخاص المستفيدين من الحصانة من المسؤولية الجنائية عملاً بأحكام الدستور أو قواعد القانون الدولي.

٦ - ومن المقبول تماماً أن تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية تستتبعه تحديات معيّنة، منها ما يتعلق بجمع الأدلة في سياق التعاون بين الدول. وأشارت في هذا الصدد إلى أن الأرجنتين وبلجيكا وسلوفينيا وهولندا تشارك بنشاط في جهود ترمي إلى تحسين التعاون بين الدول على المحاكمة على الجرائم الفظيعة، ولا سيما بالعمل على التفاوض على صك دولي جديد بشأن المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول وتسليم المطلوبين لارتكابهم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وحثت جميع الوفود على دعم تلك

٩ - هذا، وتخضع ممارسة الولاية القضائية العالمية لمبدأ التبعية. علماً بأن الولاية القضائية العالمية، سواء من حيث المبدأ أو الممارسة، لم يُقصد بها قط أن تكون نظاماً مستقلاً للعدالة أو نظاماً للحكم الأولي؛ بل هي آلية للحكم النهائي. وينبغي لما لهذا المبدأ من طابع خاص أن يطبق في ظروف استثنائية، عند الاقتضاء، عندما ترفض الدولة ذات العلاقات الأوثق من حيث الولاية القضائية أن تتصرف. واستدركت قائلة أن الولاية القضائية يجرى على الأغلب استخدامها بصفة رئيسية للنهوض ببرنامح سياسي ما أو جذب اهتمام وسائط الإعلام، لا استخدامها من أجل النهوض حقاً بسيادة القانون. ومن ثم، ينبغي وضع ضمانات ملائمة في النظم القانونية الوطنية، أو غيرها من الكيانات ذات الصلة. لضمان الممارسة المسؤولة للولاية القضائية العالمية في حالات استثنائية ملائمة. ويمكن أن تشمل تلك الضمانات، على سبيل المثال، اشتراط يقوم بإجراء المحاكمة القائمة على أساس الولاية القضائية العالمية مدعون عامون لا أطراف فاعلة خاصة؛ وينبغي طلب الموافقة من مسؤولين قانونيين رفيعي المستوى قبل البت في فتح قضية؛ وينبغي أن يكون المتهم موجوداً في الإقليم؛ وينبغي أن تكون له علاقات إضافية ذات صلة بالولاية القضائية لدولة المحكمة.

١٢ - علماً بأن الاستخدام السيئ أو المسيء للولاية القضائية يمكن أن يؤدي إلى تدخل غير مقبول في الممارسة السيادية للولاية القضائية للمحاكم الوطنية. هذا، ولا ينبغي لمبدأ الولاية القضائية العالمية أن يبطل ضمانات التقيد بالأصول القانونية الواجبة أو المبادئ الأساسية للقانون الجنائي، أو أن يُسقط مبادئ الحصانة التي هي أساس العلاقات الدولية السلسة. وبالنظر إلى ارتفاع احتمال التسييس، لا ينبغي تحديد نطاق المبدأ وتطبيقه تحديداً دقيقاً.

١٣ - واستطرد قائلاً إن حكومة توصل العمل على مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز العدالة القائمة على المساواة. وذكر أن توغو طرف في عدة اتفاقيات دولية تتضمن الالتزام بتسليم المطلوبين أو محاكمتهم، بما فيها اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. هذا، وقد أدمجت توغو، من خلال إصلاحها قانونها الجنائي مؤخراً، في تشريعها الوطنية جميع الصكوك التعاهدية الدولية التي صادقت عليها. فعلى سبيل المثال، تعمد المادة ١٥٠ وما يليها من المواد في القانون الجنائي الجديد إلى تجريم كل أعمال التعذيب، معززة بذلك تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب. وفي غضون ذلك، تقوم

٩ - هذا، وتخضع ممارسة الولاية القضائية العالمية لمبدأ التبعية. علماً بأن الولاية القضائية العالمية، سواء من حيث المبدأ أو الممارسة، لم يُقصد بها قط أن تكون نظاماً مستقلاً للعدالة أو نظاماً للحكم الأولي؛ بل هي آلية للحكم النهائي. وينبغي لما لهذا المبدأ من طابع خاص أن يطبق في ظروف استثنائية، عند الاقتضاء، عندما ترفض الدولة ذات العلاقات الأوثق من حيث الولاية القضائية أن تتصرف. واستدركت قائلة أن الولاية القضائية يجرى على الأغلب استخدامها بصفة رئيسية للنهوض ببرنامح سياسي ما أو جذب اهتمام وسائط الإعلام، لا استخدامها من أجل النهوض حقاً بسيادة القانون. ومن ثم، ينبغي وضع ضمانات ملائمة في النظم القانونية الوطنية، أو غيرها من الكيانات ذات الصلة. لضمان الممارسة المسؤولة للولاية القضائية العالمية في حالات استثنائية ملائمة. ويمكن أن تشمل تلك الضمانات، على سبيل المثال، اشتراط يقوم بإجراء المحاكمة القائمة على أساس الولاية القضائية العالمية مدعون عامون لا أطراف فاعلة خاصة؛ وينبغي طلب الموافقة من مسؤولين قانونيين رفيعي المستوى قبل البت في فتح قضية؛ وينبغي أن يكون المتهم موجوداً في الإقليم؛ وينبغي أن تكون له علاقات إضافية ذات صلة بالولاية القضائية لدولة المحكمة.

١٠ - وفي ظل أوجه الغموض القائمة بشأن نطاق الولاية القضائية العالمية وتطبيقها، فمن المفيد للفريق العامل المعني بهذا الموضوع الحصول على معلومات من دول إضافية بشأن الممارسة ذات الصلة.

١١ - السيد فينتا كبا لاميجا (توغو): أشار إلى أن اللجنة لم تتمكن بعد من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعريف دقيق لمبدأ الولاية القضائية العالمية أو إلى إطار قانوني لنطاقه، فقال إن مبادئ برينستون لعام ٢٠٠١ بشأن الولاية القضائية العالمية، ومبادئ القاهرة أروشا بشأن الولاية القضائية الدولية

الكونغو الديمقراطية ضج بلجيكا)، فإن منح ولاية قضائية لمحاكم كل دولة في العالم للمحاكمة بشأن تلك الجرائم يهدد بخلق فوضى قضائية مطلقة، ويشجع على التعسف لصالح الأطراف القوية التي تعمل فيما يبدو كعوامل "لمجتمع دولي" يعوزه التحديد الدقيق.

١٦ - وإن التطبيق الانتقائي للولاية القضائية العالمية يمكن أن يخلّ بمبادئ القانون الدولي الأساسية، مثل سيادة الدول وحصانة المسؤولين الحكوميين من الولاية القضائية الجنائية الأجنبية، وقد يؤدي أيضاً إلى إحداث فجوة واسعة في ممارسات الدولة. وعليه، ينبغي، في أي مشروع لتطبيق الولاية القضائية العالمية، أن تكون هناك قوانين لضمان احترام مبادئ سيادة الدول وحصانة المسؤولين الحكوميين حسب الأصول المرعية.

١٧ - علماً بأن القانون الجنائي الإيراني الجديد ينص على محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم التي تُعتبر جرائم دولية بموجب معاهدة دولية أو بموجب قانون خاص، أي بموجب قانون محلي ينص على محاكمة مرتكبي الجريمة، بصرف النظر عن جنسية الجاني أو المجني عليه، أو مكان ارتكاب الجريمة. كما ينص القانون المدني الإيراني على أن المعاهدات المبرمة بين إيران ودول أخرى لها وفقاً للدستور قوة القانون المحلي. وعلى ذلك، فكل البنود في المعاهدات المتعلقة بالحق في تطبيق الولاية القضائية العالمية، مثل المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها التي إيران طرف فيها، تُعتبر جزءاً من القانون الإيراني متى أتمتد وأدرجت في مجموعة القوانين الوطنية.

١٨ - وقال في ختام مداخلة إن حكومته ترى أن الولاية القضائية العالمية استثناء تعاهدي في ممارسة الولاية القضائية الجنائية، وأكد أن المبدأ الذي له الغلبة هو الاختصاص الإقليمي. المتعلق أساساً بمبدأ تساوي الدول في السيادة.

حكومته أيضاً، بدعم من شركائها بعقد دورات منتظمة لبناء الثقة للقضاة وضباط الشرطة القضائية فيما يتعلق بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وذلك في إطار عملية تحديث نظام العدالة التوغولي.

١٤ - وبالنظر إلى الطابع التقني والمعقد لهذه المسألة، ينبغي إجراء دراسة معمّقة لتحديد إطار قانوني ملائم. وينبغي لتلك الدراسة أن تبحث في العناصر المؤسّسة للولاية القضائية العالمية والممارسة الحكومية ذات الصلة. ثم إن لجنة القانون الدولي من شأنها أن تكون متتدي مثالياً لمثل هذا العمل، بهدف تدوين مبدأ الولاية القضائية العالمية. وفي غضون ذلك، تعيد حكومته تأكيد دعوتها إلى قيام تعاون دولي أوثق بشأن المسائل القانونية وتعزيز المساعدة التقنية للدول حتى يتسنى لها ضمان إقامة العدل على نحو سليم ومواصلة جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب.

١٥ - السيد غارشاسبي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن المبرر للولاية القضائية العالمية هو أنه يبدو أن بعض الجرائم الشديدة الخطورة يجب اعتبارها جرائم ضد مجتمع الأمم ككل، لا ضد دولة بعينها، ومن ثم ينبغي محاكمة المتهم في البلد الذي يُقبض عليه فيه، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة. وهكذا فالغرض الرئيسي لهذا المفهوم هو تفادي الإفلات من العقاب. واستدرك قائلاً إنه لا يبدو أن لدى الدول الأعضاء فهما مشتركاً للولاية القضائية العالمية، ثم إن التشريعات الوطنية تختلف من حيث تقديرها للجرائم التي يمكن تطبيق هذا المفهوم عليها. وعليه، فإن ظل تفسير قابلية الولاية القضائية العالمية للتطبيق خاضعاً للسلطة التقديرية للسلطات القضائية الوطنية، فإن شروط تطبيقها سوف تصبح أشد تجزؤاً وربما أكثر تسيساً. والواقع أنه كما يوضح أحد قضاة محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بمذكرة توقيف صادرة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (قضية جمهورية

الدولة التي تسعى إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية على أساس قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي تتحمل عبء إثبات وجود مثل هذه القاعدة. فمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً ومفهوم سيادة القانون تقتضي أن تكون القوانين الوطنية للدولة متوافقة مع التزاماتها القانونية الدولية؛ ومن ثم، فإن أي حركة انفرادية، لا أساس لها في القانون الدولي، لتوسيع قائمة الحالات الخاضعة لاختصاص الدول بموجب قانونها الوطني لا يمكن اعتبارها إلا تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وانتحالاً غير قانوني لسلطات فوق وطنية من جانب تلك الدولة. علماً بأن الاتجاه الحالي لاستخدام الولاية القضائية العالمية للتحايل على التزامات قانونية دولية أخرى، كتلك المتعلقة باللاجئين، هو أمر يبعث على القلق. ولا يخفى أن احترام التقييد بالأصول القانونية الواجبة وسائر ضمانات الحقوق والمصالح القانونية للأفراد المعنيين، هو أمر ذو أهمية خاصة في هذا الصدد.

٢١ - وفيما يتعلق بالعملية الجارية لتنشيط أعمال الجمعية العامة، وضرورة استمثال جدول أعمالها، فإن وفده يقترح أن يُنظر مستقبلاً كل سنتين في بند جدول الأعمال الحالي. كما أن من المفيد عملياً لعمل الفريق المعني للجنة وللسلطات القانونية الوطنية إعداد مجموعة من المواد المقدمة من الدول بشأن هذه المسألة.

٢٢ - السيد رمعون (الجزائر): قال إن الولاية القضائية العالمية هي مبدأ من مبادئ القانون الدولي ذو طابع استثنائي لمكافحة الإفلات من العقاب على جرائم خطيرة، مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجب ممارستها بحسن نية ودون معايير مزدوجة، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، مثل سيادة الدول، والاختصاص القضائي الإقليمي، وأسبقية الإجراءات التي تتخذها الدولة في المحاكمات الجنائية، ومبدأ الحماية، وحصانة رؤساء الدول

١٩ - السيد الناصر (المملكة العربية السعودية): قال إن مبدأ الولاية القضائية العالمية قد صيغ بهدف جدير بالثناء هو محاربة الإفلات من العقاب. غير أن من السابق جداً لأوانه أن يجسّد المبدأ في القانون الدولي. فلا بد أولاً من وضع معايير وآليات واضحة لتطبيق المبدأ وتحديد نطاقه. وأوضح أن العديد من الدول الأعضاء، بما فيها دولته، قد وجهت الانتباه إلى عقبات شكلية وموضوعية أخرى، يجدر بالملاحظة منها المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مثل الحصانة وتساوي الدول في السيادة. وإن أي محاولة لتحديد أو إنفاذ الولاية القضائية العالمية. دون اعتبار لتلك المبادئ سوف تكون لها آثار عكسية وتترك الباب مفتوحاً للتسييس. علماً بأن أي قانون وطني يتعارض مع الميثاق والقانون الدولي يستحق الشجب والإدانة. وعلى سبيل المثال، فإن قانون العدالة ضد رعاة الإرهاب، الذي دخل مؤخراً حيز النفاذ في الولايات المتحدة، ينص على جواز قيام أفراد بمقاضاة حكومات أجنبية في المحاكم المدنية. علماً بأن أمثال هذا القانون لا تحظى بتوافق في الآراء بين الدول، واعتمادها من شأنه تمهيد الطريق لفوضى تشريعية، وسوء الاستخدام، والتسييس. وسوف تدعم المملكة العربية السعودية أي مسعى لمناصرة العدالة على نحو يتفق مع تشريعاتها هي، ومع الاتفاقات الدولية التي هي طرف فيها، ومع القواعد الدولية القائمة. وهي تحث كل الدول الأعضاء على مواصلة استكشاف طرق لتطبيق الولاية القضائية العالمية في سياق الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

٢٠ - السيد فارناكوف (بيلاروس): قال إن وفده يؤيد باستمرار مفهوم الولاية القضائية العالمية كوسيلة للتصدي لجرائم معينة تضر بمصالح أي عضو في المجتمع الدولي، وفقاً للقواعد القانونية الدولية. علماً بأن الجوانب الموضوعية والاجرائية للممارسة الولاية القضائية العالمية على أساس المعاهدات الدولية هي جوانب واضحة وشفافة؛ غير أن

٢٥ - ثم إن عدم إجراء مناقشة مثمرة محددة في اللجنة بشأن قائمة الجرائم التي تُطبَّق عليها الولاية القضائية العالمية هو أمر يبعث على القلق. وعلى الرغم من أهمية جهود تقصي الحقائق المبذولة لاكتساب فهم أوضح لنطاق الولاية القضائية العالمية وتطبيقها، فإنه ينبغي للجنة النظر في اتخاذ إجراءات أكثر واقعية، مثل البدء في إجراء تحليل متعمق للتعليقات والمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء والمراقبين المعنيين، أو إحالة الموضوع إلى لجنة القانون الدولي. غير أنه يتعين قبل اتخاذ مثل تلك الخطوات أن تتفق اللجنة على معايير واضحة تحدد مفهوم الولاية القضائية العالمية.

٢٦ - السيد راو (الهند): قال إن حكومته لا تزال مقتنعة بأن مرتكبي الجرائم ينبغي تقديمهم إلى العدالة، وأن الجوانب الفنية الإحرائية، بما فيها انعدام الولاية القضائية، لا ينبغي أن تحول دون معاقبتهم. وأكد أن أسس الولاية القضائية الجنائية تشمل الاختصاص الإقليمي، الذي يتعلق بمكان ارتكاب الجريمة؛ والجنسية، التي تتعلق بجنسية المتهم، وفي الممارسة التي تتبعها بعض الدول، جنسية المحني عليه، ومبدأ الحماية الذي يتعلق بالمصالح الوطنية المتضررة. علماً بأن السمة المشتركة لتلك النظريات المتعلقة بالولاية القضائية هي العلاقة بين الدولة التي تؤكد ولايتها القضائية وبين الجريمة المرتكبة.

٢٧ - وفي حالة الولاية القضائية العالمية لا توجد علاقة بين الدولة التي تطالب بالولاية القضائية وبين الجريمة أو المجرم؛ ويكمن مبررها في تأثير جرائم معينة على مصالح جميع الدول. والقرصنة في أعالي البحار هي الجريمة الوحيدة التي لا خلاف بشأن المطالبة بتطبيق الولاية القضائية العالمية عليها؛ فقد تم تدوين الولاية القضائية العالمية فيما يتعلق بالقرصنة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. غير أن هناك معاهدات دولية شتى تنص على الولاية القضائية العالمية بين الدول الأطراف في

والحكومات الحاليين. وينبغي للولاية القضائية العالمية أن تكون آلية تكميلية، وتدبيراً يلجأ إليه كخيار أخير؛ ولا يمكن أن تكون له الغلبة على حق محاكم الدولة الوطنية في المحاكمة على الجرائم المرتكبة في الأراضي الوطنية.

٢٣ - وأوضح أن الجزائر يشغلها تطبيق الولاية القضائية العالمية تطبيقاً انتقائياً وتعسفياً ذا دوافع سياسية، دون اعتبار للعدالة والمساواة على الصعيد الدولي. فقد ركزت المحكمة الجنائية الدولية حصراً على الدول الأفريقية، مع تجاهلها لحالات غير مقبولة في أجزاء أخرى من العالم؛ وتلك الانتقائية كانت السبب الرئيسي لعقد الدورة الاستثنائية لجمعية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. هذا، وقد أعلنت حركة بلدان عدم الانحياز، في مؤتمرها الوزاري السابع عشر المعقود في عام ٢٠١٤ وخلال قمتها المعقودة في عام ٢٠١٦، أن سوء ممارسة الولاية القضائية العالمية يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية على العلاقات الدولية. وأكد أن وفده يؤيد مواصلة اللجنة عملها بشأن نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه، مع تأكيده لأهمية التوافق في الآراء وحاجة الفريق العامل إلى أخذ الوقت اللازم لدراسة المسألة بعمق.

٢٤ - السيد محمد راضي (ماليزيا): أشار إلى ما قدمته ماليزيا من تعليقات موسعة على مبدأ الولاية القضائية العالمية وتقديمها معلومات عن تشريعاتها المحلية المطبقة ذات الصلة وقال إنه بالنظر إلى اختلاف آراء الدول الأعضاء، ينبغي اتباع نهج حذر من أجل تحديد عتبة ممارسة الولاية القضائية العالمية المتفق مع القانون الدولي والمقبولة من جانب جميع الدول الأعضاء. إضافة إلى معاونة هذا النهج الدول الأعضاء على تضييق الفجوة بينها، فإنه ذو أهمية بالغة لضمان الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

٣١ - وقالت إن الدول تختلف بدرجة كبيرة بشأن مسألة تحديد أي الجرائم ستخضع للولاية القضائية العالمية، باستثناء وحيد هو القرصنة. ولم تحدّد بعد قواعد القانون الدولي العرفي ذات الصلة. ومن ثم ينبغي التركيز في المناقشات الجارية في الوقت الراهن على السبل التي تكفل تطبيق الدول الولاية القضائية العالمية بحكمة وامتناعها عن انتهاك مبادئ القانون الدولي، ورفع مطالبات انفرادية أو ممارسة الولاية القضائية العالمية بطريقة غير مباحة صراحة. بموجب الإطار القانوني الدولي القائم.

٣٢ - وأضافت أنه بالرغم من أن مسألة الولاية القضائية العالمية ظلت مدرجة في جدول أعمال اللجنة منذ عام ٢٠٠٩، فلا يزال هناك القليل من التوافق بشأن نطاق الولاية القضائية العالمية، ولن يُتوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل القريب على ما يبدو. ولذلك، قد تود اللجنة أن تنظر في تعليق نظرها في هذا الموضوع، مع السماح بمواصلة تبادل الآراء داخل الفريق العامل المعني بالموضوع.

٣٣ - السيد فام با فييت (فييت نام): قال إن الولاية القضائية العالمية أداة مهمة لمكافحة أخطر الجرائم ومنع الإفلات من العقاب. وقال إن حكومته، في سياق إصلاحها لقانون العقوبات في عام ٢٠١٥، نصت على الولاية القضائية العالمية في حالة جرائم معينة، وفقاً للمعاهدات الدولية التي فييت نام طرف فيها. وبذلك، أثبتت فييت نام التزامها بضمان عدم إفلات مرتكبي أخطر الجرائم الدولية من العقاب، وبالمساهمة في تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن الولاية القضائية العالمية ينبغي تحديدها وتطبيقها بما يتوافق مع المبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومن بينها المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحصانة

تلك المعاهدات يتعلق بجرائم معينة، مثل الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والتعذيب.

٢٨ - والمسألة موضع الخلاف هي ما إذا كانت الولاية القضائية المنصوص عليها في تلك المعاهدات يمكن تحويلها إلى ولاية قضائية قابلة للممارسة المشتركة، بغض النظر عما إذا كانت الدولة أو الدول الأخرى المعنية طرفاً فيها. ولا تزال هناك تساؤلات بشأن الأساس لتوسيع نطاق تلك الولاية القضائية؛ والعلاقة بين الولاية القضائية العالمية وقوانين الحصانة والعفو والصفح؛ والمواءمة مع القانون المحلي. هذا، ولا ينبغي الخلط بين مبدأ الولاية القضائية العالمية والالتزام المعترف به على نطاق واسع المتعلق بتسليم المطلوبين أو محاكمتهم، أو السماح بأن تتجاوز تلك الولاية ذلك الالتزام، ولا يجب إساءة استخدام تلك الولاية في أي مسألة جنائية أو مدنية.

٢٩ - السيدة جي زياوزو (الصين): قالت إن إنشاء الولاية القضائية العالمية وممارستها ينبغي أن يتماشيا مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع قواعد القانون الدولي وينبغي ألا ينتهكا سيادة الدولة أو يتدخلوا في الشؤون الداخلية للدول، أو يتعديا على حصانة مسؤولي الدولة والموظفين الدبلوماسيين والقنصليين.

٣٠ - وقالت إن الولاية القضائية العالمية تكمل الولاية القضائية الوطنية. بيد أنه يجب التمييز بوضوح بين الولاية القضائية العالمية وغيرها من أنواع الولايات القضائية لتفادي التداخل والتضارب، والحفاظ على استقرار النظام القانوني الدولي والعلاقات بين الدول. وينبغي التمييز بين الولاية القضائية العالمية والتزام الدول بتسليم المطلوبين أو محاكمتهم، وبين الاختصاص الممنوح صراحة للهيئات القضائية الدولية القائمة بموجب معاهدات معينة أو غيرها من الصكوك القانونية.



تحديد التدابير الرامية إلى منع أي إساءة لاستخدام المبدأ ولكنه لا يزال مقتنعا بأن وضع قائمة شاملة بالجرائم الخاضعة للولاية القضائية العالمية لن يكون خطوة بناءة.

٣٨ - وأشار إلى أن المسؤولية عن تحديد نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه في حالات معينة تقع على عاتق مكاتب الادعاء الوطنية في الدول التي أدرجت هذا المبدأ في تشريعاتها المحلية. ونظرا إلى أن الطريقة التي ستطبق بها الولاية القضائية العالمية في المستقبل في الدول التي أدرجت المبدأ في أطرها الوطنية تقررها الكيانات القضائية الوطنية إلى حد كبير أيضا، ينبغي أن تركز اللجنة على كيفية تنظيم الهيئات القضائية الوطنية لمكاتب الادعاء التابعة لها وتطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية. ومن المهم تحديد الآليات المناسبة لضمان استقلال مكاتب الادعاء وكونها بمنأى من أي تدخل سياسي، والنظر في كيفية تطبيق السلطة التقديرية للمحاكمة في قضايا الولاية القضائية العالمية. ومن شأن مناقشة تلك المسائل تعزيز فهم مشترك للكيفية التي ينبغي بها للمدعين العامين المستقلين أن يطبقوا مبدأ الولاية القضائية العالمية بطريقة متسمة بالمسؤولية يمكن التنبؤ بها. وإحراز التقدم في هذا الصدد لا بد للدول أن تتبادل تجاربها وأفضل ممارساتها.

٣٩ - السيد هولوفكا (صربيا): قال إن الولاية القضائية العالمية أداة قيمة للمقاضاة في الجرائم الخطيرة، لا سيما الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وما زال موقف حكومته هو عدم جواز قصر جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية على اختصاص الدولة التي تُرتكب هذه الجرائم على أراضيها والتي تشكل مدعاة لقلق المجتمع الدولي ككل. وأخذاً لما سبق في الاعتبار، فإن الولاية القضائية الوطنية، التي يجب أن تكون مكملة للولاية القضائية الدولية، يمكن أن تكون فعالة في مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون

مسؤولي الدول. وينبغي ألا تخضع للولاية القضائية العالمية إلا جرائم مثل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي تطبيق الولاية القضائية العالمية إلا كملاذ أخير ولتكملة الولايات القضائية التي لها صلة أقوى بالجريمة المعنية، مثل الولاية القضائية الوطنية أو الإقليمية. ومن الأهمية بمكان أن يكون الجاني المزعوم موجوداً في إقليم الدولة التي تمارس الولاية القضائية. وفضلا عن ذلك، ينبغي ألا تمارس الولاية القضائية العالمية إلا بعد مناقشة إمكانية تسليم الجناة مع الدولة التي وقعت فيها الجريمة ودولة جنسية الجاني المزعوم.

٣٥ - وفي الختام، قال إن وفده، حرصا على كفاءة ممارسة الولاية القضائية العالمية بحسن نية وبطريقة محايدة، يؤيد وضع معايير موحدة بشأن نطاقها وتطبيقها.

٣٦ - السيد كرافيك (النرويج): قال إنه يتضح من المناقشات التي دارت في الفريق العامل بشأن الولاية القضائية العالمية ومن المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء عن قوانينها الوطنية وممارساتها القضائية أن جميع الدول تشاطر الرأي القائل بوجود عدم الإفلات من العقاب على الجرائم التي تبلغ درجة من الخطورة بحيث تمثل شاغلا للمجتمع الدولي ككل. والولاية القضائية العالمية أداة مهمة لضمان تقديم مرتكبي الجرائم الفظيعة وبعض الجرائم الخطيرة إلى العدالة. ويسر النرويج أن المفهوم قد تطور ليصبح مبدءاً أساسياً من مبادئ القانون الجنائي الوطني والدولي.

٣٧ - وقال إن اللجنة أفضل محفل لمناقشة نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه. فقد ساعدت المناقشات التي جرت داخل الفريق العامل على توضيح مواقف الدول الأعضاء، التي تبدو متقاربة رغم أن بعض الوفود لا تزال لديها شواغل إزاء احتمال إساءة استخدام هذا المبدأ. وقال إن وفده يدعو إلى إجراء مناقشات مفتوحة وشفافة بغية

في إطار هذين الصكين دون عوائق حتى عام ٢٠١١، عندما اعتمدت كرواتيا قانونا يعلن بطلان بعض الوثائق القانونية للهيئات القضائية التابعة لكل من الجيش الشعبي اليوغوسلافي السابق، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، وجمهورية صربيا. وأتاح هذا القانون للقضاء الكرواتي رفض التصرف في المسائل التي تتعارض مع النظام القانوني لكرواتيا، وتضر بسيادتها وأمنها. ونتيجة لذلك، توقف التعاون تماما ولا تزال ٧٥ قضية خاصة بأشخاص مشتبه في ارتكابهم جرائم حرب معلقة.

٤٣ - وقال إن كرواتيا لم تطلب إلى صربيا تعديل قانونها المتعلق بمحاكمة السلطات الحكومية واختصاصاتها في دعاوى جرائم الحرب حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ويدل ذلك على أن دعوتها الحالية إلى إجراء تغييرات في القانون هي بدافع من الاعتبارات السياسية والرغبة في ضمان إفلات المواطنين الكرواتيين الذين ارتكبوا أخطر الجرائم من العقاب. ولن تعدل صربيا هذا القانون ولن تلغيه لأن ذلك سينم عن عدم احترام التزامها الدولي. بمحاكمة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب، بغض النظر عن جنسيتهم. ووفقا لقواعد القانون الدولي العرفي، بما في ذلك القواعد الواردة في العديد من النصوص القانونية الدولية التي صدقت عليها صربيا وكرواتيا، فإن مرتكبي جرائم الحرب الذين لا تجري مقاضاتهم في دولة جنسيتهم يجب أن يحاكموا في دول أخرى.

٤٤ - ومضى يقول إنه رغم ادعاء ممثل كرواتيا أن صربيا تسيء استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية لأغراض سياسية أو لإعادة كتابة التاريخ، فإن كرواتيا هي التي تحاول، في الواقع، أن تعيد كتابة التاريخ وتتغافل عن الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب الصربي خلال النزاع الذي دار في التسعينات والجرائم التي ارتكبتها النظام الفاشي لدولة كرواتيا المستقلة خلال الحرب العالمية الثانية. ومن الجدير بالذكر أن

الدولي الإنساني، خاصة إذا لم تبد دولة جنسية الجاني المزعوم أي رغبة في مقاضاته.

٤٠ - وأردف يقول إن صربيا قد اعتمدت في عام ٢٠٠٣ القانون المتعلق بمحاكمة السلطات الحكومية واختصاصاتها في دعاوى جرائم الحرب، الذي ينص على الولاية القضائية على جرائم الحرب التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة، بغض النظر عن جنسية المتهم أو المحني عليه. فالمتهمون في المحاكمات التي أجريت بموجب قانون عام ٢٠٠٣ كانوا موجودين في إقليم صربيا ولم توجه إليهم البلدان المجاورة لوائح اتهام. ولم تتخذ حتى الآن أي إجراءات من هذا القبيل غيايياً. ويعكف كلٌّ من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ على رصد هذه المحاكمات، وذلك في إطار استراتيجية الإنجاز التي وضعتها.

٤١ - وأضاف أن أحكام القانون تستند إلى اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وتتوافق معها تماما. ويمنع القانون الإفلات من العقاب واعتمد نتيجة التزامات بلده إزاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهو لا يستهدف كرواتيا أو أي دولة أخرى، على وجه الخصوص. وليس من بين الأشخاص الـ ١٧٠ الذين حوكموا بموجب هذا القانون إلا مواطن كرواتي واحد. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة فينيسيا) قد اتخذت رأيا إيجابيا بشأن القانون.

٤٢ - وأشار إلى أن القانون لا يتعارض مع الاتفاق الثنائي المبرم في عام ٢٠٠٦ بين صربيا وكرواتيا بشأن التعاون في المحاكمة على جرائم الحرب أو مذكرة التفاهم الموقعة بينهما عام ٢٠٠٥ بشأن التعاون في مجال الملاحقة. واستمر التعاون

الوطنية ستجعلها عرضة لتقلبات السياسات الدولية والمحلية، كما يتبين من بعض الحالات الأخيرة. ويمكن للدول الأطراف في نظام روما الأساسي أن تعمل على منع هذه الإمكانية، ولكن ينبغي للمحكمة، حرصاً على صون سلطتها ومصداقيتها، أن تكفل بقاء اختصاصها مكملاً لعمل المحاكم الوطنية.

٤٨ - وقال إن المحاكم الوطنية إذا كانت تطبق مبدأ الولاية القضائية العالمية أيضاً على نطاق واسع وبطريقة تتجاوز الحدود الإقليمية، يمكن أن تصبح مفتوحة للنفوذ السياسي الدولي والمحلي، فتتعدّد العلاقات بين الأجهزة التنفيذية والقضائية للدول على الصعيدين الدولي والوطني. ويجب تجنب الأحكام التعسفية بشأن اختصاص العمليات القضائية الوطنية في تطبيق الولاية القضائية العالمية، وينبغي ألا يُعتبر بعض الولايات القضائية الوطنية أكثر مساواة من غيرها في هذا الصدد. فمن شأن ذلك أن يقوض هدي العدالة والإنصاف اللذين يرمي مبدأ الولاية القضائية العالمية إلى تحقيقهما.

٤٩ - السيد أطلسي (المغرب): قال إن مبدأ الولاية القضائية العالمية يشكل استثناءً من القواعد التقليدية للقانون الجنائي الدولي حيث إنه يتيح لأي دولة قبلت بهذا المبدأ بموجب أحكام معاهدة ما أن تمارس الولاية القضائية الجنائية على نطاق يتجاوز حدودها الإقليمية فيما يتعلق بمرتكبي أخطر أنواع الجرائم التي تمس المجتمع الدولي، بصرف النظر عن جنسية الجناة أو جنسية ضحايا تلك الجرائم أو مكان ارتكابها. والغرض منه هو مكافحة الإفلات من العقاب. ومع ذلك، يجب على من يطبق هذه الولاية احترام مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وسلامة أراضيها، المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة.

٥٠ - وقال إن ممارسة الولاية القضائية العالمية تهدف إلى تحقيق العدالة العالمية، ومع ذلك فإنها تنطوي على خطر

القضاء الكرواتي لم يحكم إلا على شخص واحد فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة أثناء عملية العاصفة، التي قتل فيها ٢ ٥٠٠ صربي، جلهم من المدنيين، بطريقة بوحشية وتم تشريد ٢٥٠ ٠٠٠ شخص قسراً. وعلاوة على ذلك، كانت ١١٩ لائحة فقط من أصل ٣ ٥٨٤ لائحة اتهام بجرائم الحرب التي أصدرتها كرواتيا في نهاية عام ٢٠١٥ موجهة ضد أفراد في القوات المسلحة الكرواتية، ويمضي تأهيل مجرمي الحرب في البلد بلا هوادة.

٤٥ - ولذلك، قال إنه يدعو كرواتيا إلى ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، والامتناع عن توجيه اتهامات لا أساس لها إلى بلده. وتظل صربيا ملتزمة ببناء مستقبل أوروبي مشترك، وتعزيز التعاون الإقليمي، وإقامة علاقات حسن الجوار مع كرواتيا على أساس التفاهم والاحترام المتبادل.

٤٦ - السيد مؤمن (بنغلاديش): قال إن الولاية القضائية العالمية ينبغي أن تفهم على أنها مكملة للولاية الوطنية في الحالات التي تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وهذا النهج العملي مكرس في نظام روما الأساسي، حيث تعتبر المحكمة الجنائية الدولية محكمة الملاذ الأخير في الحالات التي تكون فيها السلطات القضائية الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على ضمان المساءلة عن جرائم مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ووجود هذه المحكمة، والسلطة المخولة لها، يجب أن يفرض على الولايات القضائية الوطنية للدول الأطراف في نظام روما الأساسي التزاماً بالتصدي لأي إمكانية للإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة الجماعية المرتكبة داخل أقاليمها، حيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها.

٤٧ - وقال إن أي محاولة تقوم بها المحكمة لممارسة ولايتها القضائية دون اكتراث يذكر بالولاية القضائية للمحاكم

المساس بمبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو السبب في عدم الاعتراف بمبدأ الولاية القضائية العالمية في القانون المغربي. غير أنه يتضمن بالفعل عددا من الأحكام التي تدخل في نطاق هذا المبدأ. فعلى سبيل المثال، يسلّم مشروع القانون الجنائي المغربي، بصيغته المنقحة، بوجود عدد من الجرائم التي تخضع للولاية القضائية العالمية، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وفي حالات الجرائم المرتكبة خارج إقليم المغرب، فإن أحكام قانون المسطرة الجنائية هي التي تنظم نطاق تطبيق الولاية القضائية الوطنية. وينص هذا القانون أيضا، وفقاً لصيغة مشروعه التي يجري إعدادها حالياً، على عدم سريان التقادم على الجرائم الخطيرة.

٥١ - وأضاف أن القانون المغربي يستند إلى مبادئ الولاية القضائية الإقليمية أو الولاية القضائية الشخصية ولا يعترف بالولاية القضائية العالمية، سواء باعتبارها أداة فنية أو أساساً للولاية القضائية. ومع ذلك، يتضمن التشريع المغربي أحكاماً تنظم الأفعال والجرائم التي تؤدي إلى سريان الولاية القضائية العالمية، ولكنه لا يتضمن أي أحكام تحول دون تطبيق هذا المبدأ أو تشجع الإفلات من العقاب. واعتمد المغرب هذا النهج لأنه يعتبر أن الولاية القضائية العالمية مبدأ اختياري وليس قاعدة ملزمة؛ ويعتبر أيضاً أن المحاكم الوطنية مخولة هذه الولاية مسبقاً ولكنها ليست ملزمة بممارستها. ويرى المغرب أن الولاية القضائية العالمية مبدأ وقائي أيضاً، حيث إنها تستخدم للتعويض عن أوجه القصور في النظم القضائية الوطنية فيما يتعلق بمقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٥٣ - السيد روغاتش (كرواتيا): قال إن التعليقات التي أدلى بها ممثل صربيا بشأن بلده لا أساس لها في الواقع أو القانون. وأضاف أن التعليقات التي أدلى بها وفد بلده بشأن القانون الصربي المتعلق بهياكل السلطات الحكومية واختصاصاتها في دعاوى جرائم الحرب لا ترمي عمداً إلى التضليل أو الكيد.

٥٤ - وقال إن القراءة الصحيحة للقانون الدولي تبين أن القانون الصربي ليس أداة للولاية القضائية العالمية، حيث إنها ليس عالمياً أو تابعا أو محايدا من الناحية السياسية في تطبيقه. والنهج غير المسبوق إزاء الولاية القضائية الجنائية الوارد في المادتين ٢ و ٣ من هذا القانون، حيث لا ينطبق القانون إلا على بعض الدول، التي تختارها صربيا، يحرم تلك الدول، بما فيها كرواتيا، من فرصة ممارسة حقها وواجبها في مقاضاة بعض من أخطر الجرائم الدولية، رغم أن علاقتها بالقضية

٥٢ - وتابع كلامه قائلاً إن المغرب طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وفي بروتوكولها الإضافيين الأول والثاني، وإنه سحب تحفظه على المادة ٢٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة

لمحاكمات جرائم الحرب، وأن مكتب المدعي العام لجرائم الحرب يتعرض بشكل متزايد لتدخل لا مبرر له من جانب أجهزة الدولة الأخرى. ويشير المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٦ (S/2016/454، المرفق الثاني)، إلى "شواغل مشروعة بشأن قوة التزام صربيا بمسألة إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب وجهود المصالحة". كما أبلغ رئيس المحكمة مجلس الأمن بعدم تعاون صربيا، وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، أمرت المحكمة صربيا بتسليم الأشخاص المتهمين الذين ترفض تسليمهم منذ عام ٢٠١٥. ولم تمثل صربيا لهذا الأمر.

٥٨ - وأضاف أنه ينبغي الإشارة أيضا إلى أن عددا من الدول قد رفضت الامتثال لطلبات تسليم المجرمين الصادرة عن صربيا على أساس القانون المتعلق بمياكل واختصاصات السلطات الحكومية في دعاوى جرائم الحرب، لأنها اعتبرت الطلبات ذات دوافع سياسية ودون أساس قانوني.

٥٩ - وأكد أن الأغلبية الساحقة من الأشخاص المتهمين والمدانين أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة صربيون وأن صربيا هي الدولة الوحيدة التي رأت المحكمة أنها انتهكت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وهذا التأكيد ليس مضللا؛ فهو حقيقة معروفة جيدا وتنطبق عليه مبدأ حجية الأمر المقضي به وهو من باب تسمية الأشياء بأسمائها؛ وليس من قبيل الصدفة أو الخطأ المؤسف أو مسألة تأمر، بل هو دليل مقنع على أن صربيا، لا جيرانها، هي التي شنت حروبا عدوانية أسفرت عن عشرات الآلاف من الوفيات وتشريد ملايين الأشخاص في أوروبا. وبالتالي فإن صربيا غير مؤهلة بشكل استثنائي لتولي الولاية القضائية على الأحداث الواقعة في البلدان المجاورة، التي حرضت عليها إلى حد كبير.

أقوى بكثير، إن لم تكن حصرية، في حين يمكن لصربيا أن تبرر التعدي على هذه الولاية القضائية بمجرد فشل اختبار التبعية.

٥٥ - ومضى يقول إن صربيا لا تحتاج إلى الأجزاء المثيرة للجدل من هذا القانون، ولا إلى التعدي على سيادة الدول المجاورة من أجل محاكمة مرتكبي الانتهاكات البشعة للقانون الدولي الإنساني التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة. فمن الممكن تماما أن تحاكم صربيا مرتكبي جرائم مثل الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا وجرائم الحرب المرتكبة في مدينة فوكوفار الكرواتية بموجب قانونها الجنائي الحالي، لا سيما المادة ٩ من هذا القانون؛ وإضافة إلى ذلك، توجد في البلد المؤسسات اللازمة لإجراء المحاكمات.

٥٦ - وصحيح، على حد قوله، أن القانون قد حظي ببعض الدعم الدولي أثناء المراحل المبكرة من وضعه، قبل أن تخيب الآمال في وفاء صربيا بمسؤولياتها فيما يتعلق بمقاضاة ومعاقبة مرتكبي الجرائم، وأصبح من الواضح أن القانون يساء استخدامه لأغراض سياسية. إلا أنه، وحتى في تلك المرحلة المبكرة، أعرب خبراء ذوو سمعة دولية عن مخاوف. فقد أكدت رابطة المحامين الدولية، مثلا، أن مسألة الولاية القضائية ليست واضحة تماما واقترحت إدراج شرط يكملها في القانون. وذكر ممثل صربيا خطأ أن لجنة فينيسيا اعتمدت رأيا إيجابيا بشأن القانون. فلم تنظر لجنة فينيسيا في الواقع في ذلك القانون بل في قانون صدر عام ٢٠٠٨ بشأن تنظيم المحاكم وفي التعديل الذي أدخل عليه في عام ٢٠١٣.

٥٧ - وقال إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لاحظت في تحليلها الدقيق لدعاوى جرائم الحرب في صربيا أن صربيا حاکمت، خلال العقد الماضي، قضايا منعزلة في الغالب من قضايا جرائم الحرب، وأن استقلال السلطة القضائية في البلد لا تزال ضعيفة بوجه عام، وأن الرأي العام غير داعم

مشروع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الحديث. وفي هذا الصدد، تشعر صربيا بقلق بالغ إزاء عدد من الخطوات التي اتخذتها السلطات الكرواتية، والتي تعكس السياسة التحريفية الرامية إلى رد الاعتبار إلى لكيان الفاشي الذي يدعى دولة كرواتيا المستقلة وإخفاء أعمالها أثناء الحرب العالمية الثانية، وكذلك الجرائم التي ارتكبتها ضد السكان الصرب في التسعينات.

٦٤ - وتابع الكلام قائلاً إن السياسات التي تنتهجها كرواتيا حالياً قد أدت أيضاً إلى عدد من الحوادث ذات الدوافع العرقية التي تستهدف السكان الصرب في كرواتيا ويبدو أنها تهدف إلى تهيئة بيئة تسمح بارتكاب هذه الجرائم دون عقاب. وارتكبت كرواتيا العديد من الأعمال غير اللائقة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ أوروبا الحديثة وتسببت في معاناة شديدة لرعايا صربيا والطائفة الصربية في كرواتيا.

٦٥ - وقال إن صربيا تنتظر من المجتمع الدولي أن يدين بشدة تمجيد النازية والفاشية ورد الاعتبار لهما في أي جزء من العالم، دون استثناء، والا يلتزم الصمت في حين يحتفل بالجرائم والإرهابيين والفاشيين كأبطال وطنيين. وسيشكل خلاف ذلك قبولاً ضمناً للافتراءات والبيانات الكاذبة المعروضة في الجلسة الحالية.

٦٦ - السيد روغاناش (كرواتيا): قال إن وفده يرفض البيان الذي أدلى به ممثل صربيا لأنه لا أساس له من الصحة ويدعو الوفود إلى دراسة مختلف التقارير المقدمة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والأحكام ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية باعتبارها أدلة. ومن الجدير بالإشارة أيضاً أن الإجراءات الجنائية في كرواتيا لا ترصدها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٦٧ - وطلب إلى الوفود الرجوع إلى البيان الذي أدلى به في الجلسة الثالثة عشرة للجنة في الدورة الحالية، فكرر تأكيد موقف وفد بلده أن القانون الصربي المهجين والجائر

٦٠ - وقال إن كرواتيا تفهم أن من الصعب على صربيا أن تواجه دورها في الأحداث التي جرت في يوغوسلافيا السابقة لأنها تسعى إلى استيفاء معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بوجود قضاء مستقل وفعال وبسيادة القانون. وكرواتيا، باعتبارها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي خضع نظامها القضائي للتمحيص أثناء مفاوضاتها للانضمام إلى الاتحاد، أقر على التعليق على التقدم المحرز في صربيا، وهي على استعداد لتقديم الدعم. وقال إن لبلده سجلاً جيداً بالثناء في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، بغض النظر عن جنسية المتهم أو الضحية: فحتى نهاية عام ٢٠١٥، رفعت دعاوى جرائم حرب ضد ٣٥٥٤ شخصاً، أدين ٦٠٥ منهم، ودعاوى ضد ١١٩ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، أدين ٤٦ منهم.

٦١ - وقال في ختام بيانه إنه بدلاً من إقدام صربيا على جهود عقيمة لوضع صورة أفضل عن تصرفاتها في الماضي، ينبغي لها أن تتطلع إلى المستقبل، وتتعاون مع الدول المجاورة، وتنفذ الولاية القضائية العالمية على نحو سليم بحسن نية، وتفي بالتزاماتها الدولية، بسبل منها التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٦٢ - السيد هولوفكا (صربيا): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل كرواتيا يفتقر بشدة إلى الدقة. وقال إنه يشجع المندوبين على استخلاص النتائج أنفسهم بقراءة تقييمات الرئيس والمدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الواردة في الوثيقة S/2016/454، مع إيلاء اهتمام خاص للتعليقات بشأن كرواتيا.

٦٣ - وقال إن صربيا تظل صادقة في التزامها ببناء مستقبل أوروبي مشترك وبتعزيز التعاون الإقليمي وكل شكل آخر من أشكال التعاون مع كرواتيا على أساس الاحترام المتبادل والالتزام بمكافحة الفاشية الذي يشكل جزءاً من أسس

والسخييف يتعلق بالولاية القضائية الإقليمية أكثر مما يتعلق بالولاية القضائية العالمية. وفي الواقع، أشارت صربيا نفسها، في البيان الذي أدلت به في الدورة السبعين للجمعية العامة، إلى تطبيق "الولاية القضائية العالمية أو الإقليمية" إشارة إلى هذا القانون.

٦٨ - واحتتم بالقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشعر بالقلق إزاء العودة إلى تطبيق السياسات التي أدت إلى الحروب المدمرة في يوغوسلافيا السابقة وغزو صربيا لدول أخرى في ظل نظام سلوبودان ميلوسيفيتش. أما فيما يتعلق بتمجيد مجرمي الحرب المدانين، فمن دواعي السخرية بل الأسى أن مجرم الحرب المدان فيسليين شليفانسانين رافق رئيس صربيا وغيره من كبار المسؤولين الصرب في مناسبة أقيمت مؤخرا لإحياء ذكرى تحرير أوروبا.

٦٩ - السيد هولوفكا (صربيا): قال إن الوقائع الواردة في التقارير ذات الصلة واضحة كل الوضوح.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٠